

(الأضحية بين القائلين بالوجوب أو السنة المؤكدة)

جمعها ونقلها

د: رائد بن عبد الله الملا الحنفي الأحسائي

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الأضحية مختلف فيه بين أهل العلم من الأئمة المجتهدين ؛ نظراً
لدلالة بعض الأدلة على الوجوب للغني القادر ، وبعضها على تأكيد نحر
الأضاحي ولكن دون الوجوب واعتبارها سنة مؤكدة .

قال الإمام الشاشي في حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (١ / ٤٥٨):

(الأضحية سنة مؤكدة ، وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : هي واجبة على المقيمين من أهل الأمصار .

ويعتبر في وجوبها النصاب ، وهو قول مالك ، والثوري ، ولم يعتبر مالك
الإقامة) .

ومن أدلة من قال بالوجوب: قول الحق سبحانه (فصل لربك وانحر) ،
قال ابن عباس رضي الله عنهما { وانحر } قَالَ: الصَّلَاةُ الْمُكْتُوبَةُ وَالذَّبْحُ يَوْمَ
الْأَضْحَى. الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨ / ٦٥١).

قال الشيخ عبد الحق في اللمعات: اختلفوا في أن الأضحية واجبة أو
سنة ، فذهب أبو حنيفة وصاحبا وزفر : إلى أنها واجبة على كل حر مسلم
مقيم موسر ،

وعند الشافعي، وفي رواية عن أبي يوسف: سنة مؤكدة، وهو المشهور المختار في مذهب أحمد، وفي رواية عنه: أنه واجب على الغني، وسنة على الفقير.

وفي رسالة بن أبي زيد في مذهب مالك: أنه سنة واجبة على من استطاعها.

ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن مخنف بن سليم فذكر حديثه، وفيه: على كل أهل بيت في كل عام أضحية. قال الشيخ: وهذا صفة الوجوب، وقال صلى الله عليه وسلم: (من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا) ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب. انتهى كلام الشيخ. تحفة الأحوذى للمباركفوري (٧٩ / ٥).

وهناك أدلة أيضاً لمن قال: إنَّ الأضحية سنة مؤكدة، ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن أم سلمة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة، وأراد أحدكم أن يضحي، فليمسك عن شعره وأظفاره».

قال الإمام الشافعي رحمه الله: فيه دلالة أن الضحية ليست بواجبة، لقوله عليه السلام (فأراد أحدكم أن يضحي، ولو كانت واجبة أشبه أن يقول:

(فلا يمس من شعره حتى يضحى) ، وناقش كلام الإمام الشافعي رحمه الله ابن التركماني في الجوهر النقي (٢ / ٢١٨) .

وملخص الكلام : أن الأضحية شعيرة من شعائر الدين ، يتأكد فعلها على المستطيع القادر ، وسواء قلنا بالوجوب أو دونه باعتبارها سنة مؤكدة :
يتحتم علينا حينما نتكلم في هذه المسألة أن نراعي حال الفقراء الذين لهم
سهم في الضحايا ، وكثير منهم يسمع باللحم أو يراه عبر الشاشات ولكنه
محروم منه بسبب فقره وغلاء الأسعار .

وهذا ما تيسرت كتابته ونقله عن السادة العلماء مع مراعاة الاختصار ،
والمسلم في فسحة ، يقلد من شاء من الأئمة المجتهدين من أهل المذاهب
الأربعة ، وكلهم على حق ، واختلافهم فيه سعة ورحمة ، فجزاهم الله عن
الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

نقله وكتبه المفتقر إلى عفو المولى : رائد بن عبد الله الملا الحنفي الأحسائي
يوم الجمعة سادس ذي الحجة سنة ١٤٤٤ هـ